



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

البحرين: جرائم إنسانية بغطاء قانوني

" اوقفوا تنفيذ الاعدامات "

منذ بدء الحراك السلمي للثورة في البحرين عام 2011 للمطالبة بحقوق مدنية وسياسية مسلوقة، سارعت السلطات في البدء بعملية قمع وانتقام كانت الأشد في منطقة الخليج. ولم تتوانى عن طلب المساعدة من السعودية في المشاركة المباشرة بقتل واحتجاز واعتقال وتعذيب الشباب البحرينيين مختبئة خلف أحكام الاتفاقية الأمنية. كما سعت إلى تغيير وتعديل التشريعات الدستورية وكافة القوانين لخدمة مصالحها وضمان التزامها بالقانون حتى وإن وصلت عملية القمع للقتل.

في مايو 2017 أصدر ملك البحرين قانون رقم (12) لسنة 2017 بتعديل بعض أحكام قانون القضاء العسكري الصادر بالمرسوم بقانون رقم (34) لسنة 2002، وهو القانون الذي يجيز محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكري بخلاف القانون الدولي، ويجيز استصدار عقوبة الإعدام من 61 مادة وبند بالاستناد إلى ما ورد في قانون العقوبات العسكري وقانون الإرهاب وقانون العقوبات. وبذلك تحولت المنظومة القضائية إلى أهم وسيلة للتكيل بالمعارضين وأصبحت الأحكام غير منطقية وفي تواتر يدل على مدى تخبط السلطات في الرغبة بإبادة المعارضة، وتحول هذا التعديل وفق ما وصفته منظمة العفو الدولية "كارثة لمستقبل المحاكمات العادلة والعدالة".

علماً أن كل الأحكام التي يمكن للقضاء العسكري في البحرين أن يصدرها؛ يمكن للقضاء المدني أن يصدرها أيضاً، إلا أن اللجوء إلى استخدام القضاء العسكري لمحاكمة المدنيين يعتبر إقراراً بعسكرة الدولة. ولا يمكن وفقاً لمواثيق حقوق الإنسان العمل بنظام المحاكم العسكرية لمحاكمة مدنيين إلا في حالات استثنائية.

علاوة على ذلك، لا يوجد في البحرين مجلس قضائي وطني مستقل والآثار السلبية لهذا الغياب واضحة على النظام القضائي وعدم استقلالية القضاء حيث يتم تعيين القضاة مباشرة من قبل الملك ومن الترشيحات التي تقدمها وزارة العدل برئاسة عضو آخر من العائلة الحاكمة، وبهذه الآلية تصبح العمليات المهنية القضائية خاضعة لضغط سياسي يخدم المصالح الشخصية للأسرة الحاكمة.

هذا التحول القضائي دفع ثمنه المئات من المواطنين لممارستهم حقهم المشروع في التعبير عن الرأي والتجمع السلمي وإيماناً منهم أن سياسة النقد والمعارضة لممارسات تنتهك حقوق الإنسان يمكنها تدمير المجتمع المدني والسياسي. هذا الإيمان أصبح كفر لا يغتفر لان منظور السلطة الحاكمة له هو تهديد مباشر لوجودها السياسي ومصالحها على كافة الأصعدة فلم تتوانى عن تسخير المؤسسات التشريعية والقضائية والتنفيذية للرضوخ إلى ما يتمشى مع مستقبلها الوجودي في السياسة.

أصبحت الأحكام القضائية في البحرين تصدر عشوائياً في ظل غياب سلطة قضائية مستقلة الأمر الذي أفضى إلى محاكمات جائرة لم يسلم منها حتى الأطفال وتستند على اعترافات انتزعت تحت وطأة التعذيب لتبرير أحكام المؤبد والإعدام وإسقاط الجنسية وغيرها الكثير من الأحكام التي تتم دون وجود أي تمثيل قانوني وأحياناً دون معرفة ماهية التهمة حتى وصل الأمر بتغيير الأحكام بعد إصدارها وخير دليل على ذلك الأحكام التي صدرت بحق الشيخ علي سلمان

ICSFT in special consultative status with the ECOSOC / Center Oecumenique des eglise 150, Route de Ferney

1211, Offices: 191&192, Geneva, Switzerland, Tel: +41227884808/ 5&6- Fax:+ 41227884807- Website:

www.icsft.net- Email: uncoordinator@icsft.net / info@icsft.net



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

ICSFT

بالمؤيد بعد تبرئته دون وجود أدلة مؤكدة وواضحة، لتؤكد المحاكم بذلك اضطراب القضاء فيها بين العدالة والسياسة ليختار الاستهزاء بالعدالة لكسب رضى السلطات الحاكمة في مسانبتها لإسكات صوت الشعب.

على الرغم من هذا الواقع الحقوقي المأساوي في دولة البحرين والذي يتفاقم يوماً في ظل تجاهل المجتمع الدولي عن هذه الانتهاكات الخطيرة تفضيلاً للمصالح السياسية على الإنسانية من جهة واحتراماً للغطاء السياسي التي تأمنه كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا للأسرة الحاكمة في البحرين.

ومع إصرارها على تجاهل المناشدات الحقوقية أصبح سجل البحرين الحقوقي أكثر ثقلاً من أي وقت مضى فهناك ما يقارب 934 حالة اعتقال تعسفي من بينهم أكثر من 140 طفلاً، فضلاً عن المداهمات والإخفاء القسري والأحكام المسيئة.

سجناء الرأي المحكومين بالإعدام في البحرين



23

متهماً ينتظرون تنفيذ الإعدام بحقهم في أي لحظة (بالإضافة إلى موسى ورمضان) بعد أن استنفدوا مراحل الطعن في الحكم بعد اعترافات انتزعت تحت التعذيب.

ومن جهة أخرى أعرب خبراء حقوقيون مستقلون عن قلقهم بشأن مزاعم تعرض السيد محمد رمضان وحسين موسى للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة التي أجبرتهما على الاعتراف. ودعوا إلى فرض وقف رسمي على جميع أحكام الإعدام بهدف إلغائها بشكل كامل. مؤكدين أن الاستناد على أدلة انتزعت تحت وطأة التعذيب ينتهك الحق في الحصول على محاكمة عادلة وفق الإجراءات القانونية، وهو محظور بلا استثناء. وإذا ما ثبت وقوع ذلك، في هذه الحالة ترقى عقوبة الإعدام إلى القتل التعسفي. والجدير بالذكر ان البحرين لم تستجيب للتوصيات المقدمة لها للتصديق على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء قانون الإعدام وتستمر السلطات بزعمها أن عقوبات الإعدام التي يتم إصدارها تتوافق مع أحكام الدستور والقانون.



INTERNATIONAL COUNCIL SUPPORTING FAIR TRIAL & HUMAN RIGHTS

Registration No. 2795/2012

OFFICIAL LETTER HEAD OF THE ORGANIZATION

ICSFT

في سجون البحرين هناك غرف تصنع الموت تبدأ بالاعتقال التعسفي والتعذيب الممنهج للاعتراف بتهم غير صحيحة من أجل إصدار حكم الإعدام بعيد عن مبادئ المحاكمة العادلة واستنادا إلى سياسة عنصرية طائفية يتم الحكم على أساسها بما يتناسب ومصالح الأسرة الحاكمة.

كل هذا الواقع الحقوقي المأساوي والذي تفاقم أكثر بعد انتشار جائحة كوفيد19 لم نشهد أي تحرك حقيقي ملموس لمعاقبة السلطات البحرينية على انتهاكاتهما الممنهجة لحقوق شعبها بل على العكس مازالت عضو في مجلس حقوق الإنسان ويلقي بخطابات مزيفة تخفي واقع مؤلم يعاني منه الشعب البحريني.

السؤال الأهم لماذا ما زالت البحرين عضو في مجلس حقوق الإنسان؟ ولماذا لما نشهد أي مشروع قرار لتجميد عضويتها؟ هذه الأسئلة برسم الجهات المعنية في الأمم المتحدة للإجابة عنها.

المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان يضم صوته إلى الأصوات التي نادى بإلغاء أحكام الإعدام في البحرين ابتداء من المفوضية السامية والمقررين الخاصين والبرلمان الأوروبي والفرنسي وكافة المنظمات الحقوقية

ويؤكد المجلس الدولي على ان الجرائم الإنسانية في البحرين لم يعد بالإمكان تجاهلها خاصة بعد استغلال جائحة كوفيد19 كسلاح انتقام من سجناء الرأي إضافة إلى انتهاك الحق في الحياة وإصدار أحكام إعدام خارج نطاق القانون للانتقام من سجناء الرأي.

لا يوجد محاكمات عادلة ولا حتى التزامات بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها دولة البحرين، فأين الحق في الحياة والحق في الصحة وحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي والحق في محاكمة عادلة وغيرها الكثير...؟؟؟

ما يحصل في البحرين اليوم تجاوز حدود الانتهاكات وأصبح جرائم إنسانية مريعة تختبئ وراء قوانين يتم تغييرها وفق مصالح سياسية غير أبها بالالتزامات الدولية.

تجاهل هذا الواقع هو الجريمة الأكبر، يجب الضغط على البحرين لاستقبال المقررين الخاصين في الأمم المتحدة للتحقيق بما يجري على أرض الواقع وخاصة داخل السجون البحرينية.

**الصمت جريمة
تحركوا الآن
أوقفوا الإعدامات**

جنيف 2020/07/30